

المحاضرة الثامنة -8-

أهداف المحاضرة:

التعرف على التهديدات والمخاطر التي تمس الاقتصاد الوطني.

عناصر الدرس:

- التهديدات والمخاطر على الاقتصاد الجزائري

3- التهديدات والمخاطر على الاقتصاد الوطني:

تتعدّد وتتنوّع المخاطر والتهديدات على الاقتصاد الوطني وتتباين تأثيراتها حسب الظروف والمتغيّرات السائدة في الاقتصاد الكلي للبلاد، وهي تهديدات في العموم مدمّرة *Dévastatrices* للاقتصاد والأمن القوميّين، على الرّغم من أنّها أقلّ فظاعة من تلك التهديدات ذات الطبيعة العسكرية والمتجسّدة في الحروب والاستعمار، سيما أنّ جلّ التهديدات في مختلف المجالات أصبحت أكثر تشابكا وتداخلا في عصرنا هذا، عصر العولمة، فمنها ما يتعلّق بتهديد المصالح الاقتصادية الحيوية للدولة، ومنها ما يرتبط بالفساد وغسيل الأموال، ومنها ما يمسّ أمن الطاقة بمفهومه الواسع، ومنها ما يهدّد استقرار وتوازن الاقتصاد، يكون فيه التضخّم أو الركود الاقتصادي مظهرا سلبيا ضمن النشاط الاقتصادي، ومنها ما تكون في شكل تهديدات تمسّ الجانب المادي وغير المادي للاقتصاد القوميّ.

تعتبر هذه التهديدات والمخاطر على أمن الدولة وكيانها عناصر قديمة-جديدة في آن واحد، فقد كانت موجودة منذ زمن ليس ببعيد وكانت تعيق عمل ووظائف الدولة وحتى كيانها، إلّا أنّها برزت بشكل جليّ في حقبة ما بعد الحرب الباردة، نتيجة إفرزات ظاهرة العولمة، حيث أصبحت أكثر وضوحا وتأثيرا من أيّ وقت مضى، وهذا ما ساهم في إعطاء أهمية بالغة للأبعاد الاقتصادية في إعداد السياسات العمومية الأمنية والدفاعية، لقد كانت هذه المرحلة واضحة المعالم في تاريخ الجزائر المعاصر عندما سقطت أسعار النفط في الأسواق الدولية في النصف الثاني من عقد الثمانينيات، حيث تمخّض عن ذلك مرور الدولة بأزمة اقتصادية خانقة،

تجسّدت مظاهرها مع مطلع التسعينيات، وترتّب عنها صعوبات جمّة للاقتصاد والحكومة والمجتمع ككل. نحاول في هذا الجزء من الدراسة إبراز أهم هذه المخاطر والتهديدات على أمن البلاد ودفاعها.

أ. تهديد المصالح الاقتصادية الحيوية للدولة

يعتبر هذا التهديد من بين أهم التهديدات الأخرى التي تشكّل خطرا على المنظومة الاقتصادية برمّتها، بحكم تشابك عناصر الأزمة الاقتصادية وتهديد عدّة مصالح اقتصادية للبلاد في آن واحد، يأتي في مقدّمتها؛ مختلف الموارد المادية والمالية كالمياه، المعادن والثروات، الموارد الطاقوية، الاحتياطات المالية والمؤسسات الاقتصادية، حيث تشكّل هذه العناصر كلّها الدعامات الأساسية للاقتصاد الوطني، وما من تهديد يمسّها إلّا وكان كيان الدولة وسيادتها في خطر لا بد من مجابهته.

تأتي في مقدمة هذه التهديدات ظاهرة الإرهاب، والتي طالما شكّلت ظاهرةً عابرةً للحدود ومشكلة خطيرةً على أمن الدول واستقرارها، والجزائر كانت من بين الدول المتضرّرة أكثر من هذه الظاهرة خلال فترة التسعينيات، حيث أعاقت تقدم الدولة وازدهارها، فكانت الأعمال الاجرامية والتخريبية التي نفّذتها الجماعات المسلحة تدميرا للعديد من المنشآت العامة والمؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاعين العام والخاص، ناهيك عن تدمير العديد من البنى التحتية والمرافق العامة، وما ترتّب عنه من تحمّل الدولة لأموال ضخمة من أجل إعادة البناء والتشييد،

وتخصيص أموال كبيرة لمحاربة الظاهرة⁽⁶²⁾، حيث تؤكد الإحصائيات الرسمية على أنّ الخسائر الاقتصادية التي تكبّدها الجزائر خلال عقد التسعينيات بفعل الارهاب تتراوح ما بين 30 و40 بليون دولار، وتدمير حوالي 5.000 وحدة اقتصادية، وحرق ما يقارب 1.000 مؤسسة تعليمية ما بين مدرسة وجامعة وتسجيل 100.000 قتيل⁽⁶³⁾.

أمّا عن تداعيات نتائجها وتأثيرها على المشهد الاقتصادي، فإنّ العمليات الإرهابية أربكت المسار التنموي في البلاد وثبّطت الجهود، كما أضعفت معدلات النمو الاقتصادي، ممّا انعكس سلبا على الاستثمارات الأجنبية واستقطابها⁽⁶⁴⁾ في الميادين الاقتصادية المختلفة.

لقد أثبتت حادثة «تيقنتورين» بعين أمناس في 16 جانفي 2013 مدى خطورة تهديد المصالح الاقتصادية للأمة، عندما هاجمت جماعة مسلحة مجمع إنتاج الغاز، وهو أول تهديد من نوعه يمسّ منشأة غازية تعالج الغاز الطبيعي والغاز المكثّف بطاقة إنتاجية تقدر بـ 9 مليار م³ في السنة⁽⁶⁵⁾، والتي توجّه للتصدير نحو أوروبا،

(62) - محمد مسعود قيراط، الإرهاب: دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته "مقاربة إعلامية"، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2011، ص ص 167-169.

(63) - عبد الله ندور، «ممثل وزارة الدفاع الوطني، اللواء قايد محمد، يعود إلى "سنوات الجمر": هكذا نشأ

الإرهاب في الجزائر وهكذا تم القضاء عليه»، يومية البلاد الجزائرية، عدد: 4732، 10 جوان 2015، ص 3.

(64) - دريس باخوية، «جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي: تونس، الجزائر والمغرب أنموذجا»، دفا تر السياسة والقانون (جامعة ورقلة/ الجزائر)، عدد: 11، جوان 2014، ص ص 105-106.

(65) - وكالة الأنباء الجزائرية (APS)، المركب الغازي لتيقنتورين سيعمل بأقصى طاقته قبل نهاية 2016، الأحد

24 جويلية 2016، 08:53، تاريخ الاطلاع عليه: 2016/09/25، أنظر الموقع:

<http://www.aps.dz/ar/economie/32670>

وهو ما يبيّن عمق التهديد الإرهابي الذي أصبح يشكّل خطراً كبيراً على المصالح العامة للبلاد والعباد، سيما وأنّه مسّ بشكل مباشر الموارد الطاقوية والمالية، أحد أهم ركيزة للاقتصاد الوطني، ناهيك عن تهديد مناخ الاستثمار في أكبر قطاع استراتيجي للبلاد.

كما يعتبر التهريب من الانحرافات والممارسات الاقتصادية غير الشرعية والتي يمكن أن تستغلها الجماعات الإرهابية لتمويل نشاطها، ولهذا فإنّ اقتران ظاهرة التهريب بأنشطة الإرهاب والجريمة والعابرة للحدود أحد أهم الرّهانات التي تجابهها مختلف الدول، نظراً للأضرار الاقتصادية الكبيرة التي تتعرّض لها من جرّاء ذلك وتهدّد مصالحها الحيوية، إذ أنّ التهريب الجمركي يخلّ بقواعد حركة البضائع والتجارة الخارجية للدولة، وأحياناً يرتبط بالسلع المحرّمة كالأسلحة والمخدرات، بالإضافة إلى التهرب من دفع الضرائب الجمركية⁽⁶⁶⁾.

يشكّل التهريب بالنسبة للجزائر من التحدّيات الكبرى على الصعيدين الاقتصادي والأمني، وهذا بالنظر إلى اتّساع حدود البلاد الجغرافية المرتبطة بعدّة دول (تونس، ليبيا، النيجر، مالي، موريتانيا، الصحراء الغربية والمغرب)، حيث تظهر آثاره في المجالين الحيويين المالي والاقتصادي للدولة من خلال التأثير السلبي على موارد الخزينة العامة، واحداث اضطراب التجارة الخارجية، فضلاً عن

(66) - إعداد: سيواني عبد الوهاب وإشراف: طواهر محمد التهامي، رسالة لنيل شهادة الماجستير بعنوان: «التهريب الجمركي واستراتيجية التصدي له»، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007، ص 57. نقلاً عن:

مجدي محب حافظ، جريمة التهريب الجمركي في ضوء الفقه وأحكام النقض، القاهرة، 1994، ص 85.

كونه معرقل للنشاط الإنتاجي في الاقتصاد الوطني وانعكاساته على استقرار الكتلة النقدية المتداولة⁽⁶⁷⁾، مما يخلّ بالتوازن الاقتصادي، دون أن نغفل آثاره على مختلف الأصعدة الأخرى كالصعيد الأمني والعسكري، السياسي، الاجتماعي والصحي، وفي مختلف مناحي الحياة الاجتماعية الأخرى والمصالح الحيوية للدولة.

ب. الفساد

يشكّل الفساد سلوكيات منحرفة وظواهر سلبية تؤثر على قدرة أجهزة الدولة في أداء مهامها ودورها التنموي، حيث يعبر عن سوء استخدام السلطة أو الوظيفة لتحقيق غايات ومنافع شخصية سواء في القطاعين العام أو الخاص، من خلال الإخلال بواجبات الوظيفة والقيام بأعمال ممنوعة عن قصد⁽⁶⁸⁾، إذ يشمل الرشوة والابتزاز، الاحتيال والاختلاس، المحسوبية واستغلال النفوذ⁽⁶⁹⁾.

وبالرغم من صعوبة الحصول على المعلومات في هذا المجال، إلا أنّ هناك تقارير تصدرها عدّة منظمات غير حكومية بشأن الفساد في دول العالم، والتي تؤكد أنّ البلاد تشهد معدلات خطيرة لهذه الظاهرة، فحسب منظمة الشفافية الدولية Transparency International فقد احتلت الجزائر مراتب متقدمة في استثناء

(67) - المرجع نفسه، ص ص159-164.

(68) - إعداد: سارة بوسعيد وإشراف: ساعد بن فرحات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير بعنوان: «دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا»، تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف (الجزائر): كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2013، ص16.

(69) - عبد القادر خليل، مداخلة حول: «دراسة اقتصادية لظاهرة الفساد في الجزائر»، جامعة المدية (الجزائر)، 2010-2009.

الفساد، حيث يبيّن مؤشّر مدركات الفساد للفترة ما بين سنتي 2006 و2007 تدرج ترتيب الجزائر بـ 15 نقطة، من المرتبة 84 إلى المرتبة 99⁽⁷⁰⁾، عقب صدور قانون الوقاية من الفساد ومكافحته عام 2006.

لقد أصبح الفساد يهدّد مصالح حيوية كثيرة للدولة، من بينها التأثير على النمو الاقتصادي، كونه يثبّط الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويعيق مجهودات الدولة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر لمواجهة الفقر والبطالة، كما يحوّل الموارد من مجالات التنمية ويقوّض ثقة المجتمع في السلطة الحاكمة، أضف إلى ذلك الأثر السلبي على قدرة أجهزة الدولة في أداء مهامها ودورها التنموي وتشويه النتائج المستهدفة للسياسات العمومية الحكومية⁽⁷¹⁾.

ج. تهديدات تمس الأمن الطاقوي*

على الرغم من تباين مفهوم التهديدات المرتبطة بأمن الطاقة بين الدول المستهلكة للموارد الطاقوية (المستوردة)، والتي يعنىها أمن العرض، والدول المنتجة لها (المصدرة)، والتي يعنىها أمن الطلب، إلا أنّ هناك تداخلا في تأثيراتها وتشابك متغيّراتها، وتتعلّق بالمصادر، الامدادات أو التموين وكذا الأسعار، وبما أنّ الجزائر من الدول المنتجة والمصدّرة لموارد الطاقة الأحفورية، والمتمثلة في البترول والغاز، فإنّ أمن الطلب على مواردها ومعدل أسعارها هي العناصر الأساسية التي تهمها،

(70) - المرجع نفسه، ص10.

(71) - المرجع نفسه، ص2.

* يقصد بمفهوم الأمن الطاقوي في هذا المقام أمن الطلب على الموارد الطاقوية بأسعار عادلة تحقق الكفاية للدول المنتجة والمصدرة لها.

سيما وأنّ الموارد المالية المتأتية من قطاع المحروقات تشكّل النسبة الأكبر للخزينة العمومية، إذ يساهم النفط بأكثر من 95% من إيرادات الصادرات الوطنية، في حين تشكّل مداخيل البترول والغاز 36,4% من الناتج المحلي الإجمالي، و65% من مداخيل الدولة، وتشغّل 3% من القوة العاملة⁽⁷²⁾، مما يجعل اقتصادها ريعيًا بامتياز على حدّ تعبير عبد المجيد عطار، المدير العام الأسبق لسوناطراك⁽⁷³⁾.

وعلى إثر تراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية منذ منتصف 2014، واستمرار ضعف المردودية لمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى للجزائر، فإنّ مخاطر التعرّض لأزمة اقتصادية بات وشيكا في ظلّ بقاء الاقتصاد الجزائري رهين إيرادات المحروقات، وهو ما يشكّل تهديدا اقتصاديا حقيقيا للحكومة، سوف يؤدي إلى العجز في ميزان المدفوعات، ويؤثر على انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي، كما يقلّص في الانفاق العام ويزيد من فجوة العجز المستمر للميزانية العمومية، ناهيك عن تداعيات أخرى على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وكلّ

(72) - مصطفى بودرامة، مداخلة بعنوان: «التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر»، مقدّمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول؛ التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف (الجزائر) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، يومي 7 و8 أفريل 2008، ص9.

(73) - ندوة حول: «انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري»، من تنظيم يومية الخبر الجزائرية يوم 15 أكتوبر 2014، إدارة الندوة: حفيظ صواليلي / سمية يوسف / سعيد بشار، بحضور: عبد المجيد عطار، مراد برور، محمد قدام وعبد الحق لعميري (مسؤولين سابقين في سوناطراك وخبراء اقتصاديين)، تاريخ الاطلاع عليه: 2016/10/01. أنظر الموقع الالكتروني: www.elkhabar.com/press/article/67927/

هذه النتائج لها آثار جمّة على الاقتصاد الوطني والمجتمع، ومن ثمّ على أمن البلاد الاقتصادي في العموم.

د. اختلال التوازن الاقتصادي

تتجم أهمّ الأزمات الاقتصادية المعاصرة عن اختلال التوازن الاقتصادي بين العرض الكلي والطلب الكلي في الاقتصاد الوطني، وأهمّ مظاهر هذا الاختلال يتركّز في مشكلتي التضخم والركود الاقتصادي، حيث تصاغ السياسات المالية والنقدية في هذه المجالات لإعادة التوازن والاستقرار لربوع الاقتصاد، عن طريق الكثير من أدوات السياسات المالية والنقدية الكمية وغير الكمية، وعموماً فإنّ الوضعية الاقتصادية لبلد تكون دائماً في وضعية تراجع "كفّتي الميزان" لصالح تزايد الطلب الكلي أحياناً أو انخفاضه أحياناً أخرى مقابل العرض الكلي، مما يؤثّر في المستوى العام للأسعار وكذا مستوى الإنتاج والاستهلاك العام، فيؤدّي إلى اختلال التوازن الاقتصادي، مما يضطرّ بالدولة التدخل من أجل إعادة التوازن بين الطلب والعرض الكليين.

تؤكد مجموعة المؤشرات الاقتصادية في بلادنا إلى أنّ توازن الاقتصاد في ظلّ هذه الظروف يشهد اختلالاً واضحاً بين متغيّري الطلب والعرض الكليين، حيث يزداد المؤشر الأوّل عن الثاني، مما قد يوحي بأنّ الاقتصاد يعاني تضخماً وارتفاعاً عاماً للأسعار، إذ تشير بعض الاحصائيات أنّ نسبة التضخم تعرف تبايناً من سنة إلى أخرى، فترتفع تارة وتتنخفض تارة أخرى، فبعدما كان معدل التضخم في حدود 29,79% سنة 1995، انخفض سنة 1999 إلى 2,59%، ليرتفع فيما بعد إلى

4,20% سنة 2001، ثم إلى 4,85% سنة 2008، وبعدها إلى 8,58% سنة 2012⁽⁷⁴⁾، ليستقر نوعا ما في نواحي 4% سنة 2015⁽⁷⁵⁾، كل ذلك يوحى بعدم استقرار الاقتصاد الكلي الذي أصبح مرتبطا بمدخيل المحروقات ونفقات الدولة وإيراداتها.

لقد خلفت مشكلة التضخم في الاقتصاد الجزائري عواقب عديدة ومتنوعة، تركّزت أساسا في ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة تزايد الطلب الكلي على السلع والخدمات مقابل انخفاض العرض الكلي، وقد نتج عن ذلك تدني قيمة العملة الوطنية، وإضعاف ثقة الأفراد فيها كحافز على الادخار، ناهيك عن آثار جمّة على ميزان المدفوعات والميزان التجاري، من خلال انخفاض الصادرات وزيادة الواردات، ممّا أدّى إلى تعميق العجز فيها. كلّ هذه الآثار السلبية الناتجة عن هذه الأوضاع الاقتصادية تبين مدى عمق الأزمة السائدة التي انعكست سلبا على القطاعات الاقتصادية والعائلات، وهذا ما يشكّل تحديا حقيقيا يواجهه اقتصادنا في الوقت الراهن.

(74) - إعداد: مقراني حميد وإشراف: سعيح عبد الحكيم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير بعنوان: «أثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر»، تخصص: اقتصاد كمي، شعبة: العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس (الجزائر): كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2015، ص ص 111-112. نقلا عن:

الديوان الوطني للإحصائيات.

(75) - حفيظ صواليلي، «قانون مالية 2016.. بداية السنوات العجاف في الجزائر»، الخبر اليومي، 23 أكتوبر 2015، تاريخ الاطلاع عليه: 28/09/2016، أنظر الموقع الالكتروني:

<http://www.elkhabar.com/press/article/92994>

هـ. التهرب الجبائي والاقتصاد الموازي

من التهديدات ذات الطابع الاقتصادي والتي تشكل خطرا آخر من مجموع الأخطار التي بينهاها؛ مسألنا التهرب الضريبي والاقتصاد الموازي، وهي من جملة المشاكل الشائعة في الاقتصاديات الوطنية، وبدرجة أكثر في البلدان النامية، فأما التهرب الضريبي فأثره بارز أكثر على الدولة والجماعات الإقليمية، حيث يمس ميزانياتها ويحرمها من الإيرادات الجبائية، الأمر الذي يؤدي إلى قصور في الإنفاق العام وبطء في تنفيذ برامج التنمية وتعطيلها، ومن ثم أثره السلبي على المنفعة العامة، هذا ويرتبط الاقتصاد الموازي (غير الرسمي) بمسألة التهرب الجبائي، وهو سبب لنقشي هذه الظاهرة، إذ تشير المعلومات أن 600 مليار دج هو حجم التملص من دفع الضرائب ببلادنا ما بين سنتي 1990 و2011⁽⁷⁶⁾، فيما بلغ حجم الاقتصاد الموازي عام 2005 نسبة 33,4% أي في حدود 20 مليار دولار من مجموع الناتج المحلي الإجمالي المقدر بـ 60 مليار دولار، ما يعني أن ثلث الثروة المنتجة في بلادنا أضحت في شكل موازي⁽⁷⁷⁾ خارج مجال الرقابة.

من الأخطار التي تسببها مشكلتا التهرب الضريبي والاقتصاد الموازي على اقتصادنا الوطني تكمن في تأثيرها السلبي على الميزانية العامة من خلال انخفاض الموارد المالية للخزينة من أجل تغطية النفقات العامة، مما ينجم عنه عجز الموازنة

(76) - أسامة أ.، «600 مليار دينار حجم التهرب الضريبي في الجزائر»، يومية السلام الجزائرية، عدد: 434،

15 سبتمبر 2012، ص5.

(77) - محمد زعلاني، «شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري (تأصيل المعنى - بحث في

الأسباب والآثار»، أبحاث اقتصادية وإدارية (جامعة بسكرة/ الجزائر)، عدد: 10، ديسمبر 2011، ص209.

وعدم استقرارها، كما يؤدي الاقتصاد غير الرسمي إلى تشجيع السوق الموازي، فيؤثر على حجم الكتلة النقدية بإحداث تسرب فيها، فينعكس سلبا على عمل المنظومة البنكية والعملة الوطنية، ومن ثم المنظومة الاقتصادية ككل، كما يساهم في الإخلال بمبدأ المنافسة الاقتصادية والتجارية على أسس سليمة، إذ يؤدي إلى تنامي ظاهرة التقليد والتزييف في السلع والمنتجات، فضلا عن آثاره الجمة على مختلف المجالات الاجتماعية الأخرى⁽⁷⁸⁾ كالصحة العمومية، وهذه مجموعة تهديدات أخرى للاقتصاد الوطني يجب أخذها بعين الاعتبار عند إعداد السياسات العمومية للدفاع الاقتصادي.

و. عجز الموازنة العامة

على الرغم من أنّ عجز الموازنة العامة يعتبر أحد أدوات السياسة المالية في البلدان المتقدمة، بحيث تستخدمها وفق أطروحات المدرسة الكينزية لزيادة حجم الإنفاق العام، من خلال لجوئها إلى الاقتراض أو الإصدار النقدي في حالات الانكماش الاقتصادي، بغية تنشيط الطلب الكلي ودفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام، إلا أن استمرارية العجز في الميزانية سوف يؤدي إلى مزيد من التضخم⁽⁷⁹⁾ والسقوط في فخ المديونية.

(78) - إعداد: قارة ملاك وإشراف: شرابي عبد العزيز، أطروحة دكتوراه بعنوان: «إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في

الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسنغال»، فرع: الاقتصاد المالي، جامعة قسنطينة

(الجزائر): كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010، ص ص 49-50.

(79) - هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، دمشق: الهيئة العامة

السورية للكتاب، 2010، ص ص 16-17.

وبالنظر إلى المعطيات العامة السائدة في الجزائر، فإنّ العجز في الميزانية العامة يظهر بشكل مستمر ومتفاوت من سنة إلى أخرى، لا سيما بعد تدهور أسعار النفط أثناء الأزمة الحالية، حيث بلغ العجز في الميزانية 30,64 مليار دولار عام 2015⁽⁸⁰⁾، في ظلّ تآكل احتياطي الصرف، وتراجع قيمة الدينار، وتزايد الإنفاق العام للخزينة العمومية، ونقص مداخيل الصادرات مقابل الواردات (عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات)، ممّا قد يوجي في الأفق بأزمة اقتصادية ومالية تكون عواقبها وخيمة.

ي. تهديدات تمسّ الجانب غير المادي للاقتصاد الوطني

تشكّل التهديدات على الإرث غير المادي للمؤسّسات الاقتصادية خطراً آخر يمسّ «المصالح الأساسية للأمة»، ويشمل هذا الإرث؛ الجانب المعلوماتي للمؤسّسات، والذي يتضمّن المعلومات النافعة حول الإنتاج والتكنولوجيات المستعملة فيه، والمهارات المهنية والحقوق المتعلقة بالملكية الفكرية والصناعية والعلامات التجارية، وكذا الترسانة الوثائقية، العلمية منها والتكنولوجية، التنافسية والمالية⁽⁸¹⁾، وكل هذه المستويات التي تمسّها التهديدات تدخل في صميم استخدام ما يسمّى بـ «الجوسسة الاقتصادية»، والتي تمارسها بعض المؤسّسات الاقتصادية وكذا الأجهزة الأمنية الخاصة لبعض الدول في مناطق تواجدها.

(80) - حفيظ صواليلي، الخبر 23 أكتوبر 2015، المرجع السابق.

(81) - جمال الدين سحنون وفاضل عبد القادر، مداخلة بعنوان: «الذكاء الاقتصادي وأمن المؤسّسة»، مقدّمة للمشاركة في فعاليات الملتقى الدولي بجامعة الشلف (الجزائر)، حول؛ متطلّبات تأهيل المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة في الدول العربية، يومي 17 و18 أفريل 2006.

وقد انتشرت هذه التهديدات، وزادت مخاطرها في الوقت الراهن نتيجة فتح الأسواق الاقتصادية والمالية، وتطورّ المواصلات ووسائل الاعلام والاتصال.